في ندوة نظمها مركز الوحدة للدراسات الاستراتيجية بصنعاء:

أكاديميون وسياسيون وباحثون يؤكدون على أهمية الحوار الوطني باعتباره طريقنا إلى التوافق والسلام

عقدت في صنعاء ندوة فكرية تحت عنوان (الحوار الوطني .. طريقنا إلى التوافق والسلام) والتي نظمها مركز الوحدة للدراسات الاستراتيجية على مدى يومين برعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بمشاركة عدد من الأكاديميين والسياسيين والباحثين والإعلاميين، حيث بحثت أوراق الندوة ضمن عشرة محاور في التهيئة للحوار الوطني، وكذلك الدلالات والأبعاد الوطنية والإنسانية للحوار الوطني، كما ناقش المشاركون في الندوة أسس وقواعد المشاركة، وضوابط ومحددات وآليات الحوار، والأولويات الاقتصادية، والدور الإعلامي المطلوب في التهيئة لإنجاح الحوار.

(الثورة) تناولت في عدد سابق مجموعة من أوراق عمل الندوة وتتابع اليوم استعراض بقية الأوراق:

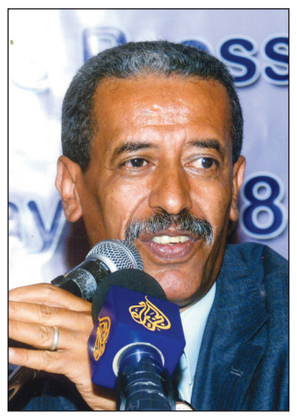

ياسين المسعودي: لابد من تحفيز المواقف وانتهاج الأداء المستقبلي لتجنب الغرق في الماضي

الماخذي :يجب إدراك قضية صعدة للخروج بحلول جذرية للمشكلة

الحاوري :يجب أن ينطلق الحوار من قناعة وطنية للإيمان بوحدة الوطن

العودي : مقترح لتشكيل مجلس الحوار الوطني بإشراف القيادة السياسية

السعيدي: محددات نجاح الحوار تبدأ من استعادة هيبة الدولة والأمن والاستقرار وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية

متابعة /إياد الموسمي - صقر الصنيدي

الحلقة الاخيرة

نقيب الصحفيين الأستاذ ياسين المسعودي أراد أن يضع خارطة دور الإعلام في تهيئة الحوار وإدارته والترويج له.

وقد أعد ورقة بحثية جيدة اتضح فيها إدراكه لقيمة المهنة وسط غيوم السياسة ونقف هنا للاقتطاف منها: أنطلق من الدور الإيجابي للإعلام والذي يمكنه المساعدة على تجاوز الوضع السلبي الذي آلت إليه الأمور بعد توصل الأطراف الداخلة والضالعة فيه إلى قناعة أو تقدير مشترك مستخلص بأن في الاتفاق على تجاوز الحالة الأزماتية أو مجرد التهدئة ولو من باب المناورة السياسية فيه من الاستفادة وتحقيق المصالح أكثر من المضي في طريق التصعيد والتعقيد.

ويكون البحث عن الدور الصحفي والإيجابية الإعلامية من قبل هؤلاء عقب اتفاقهم على الانتقال إلى مرحلة جديدة وأشكال مختلفة »لاتفاقهم على ألا يتفقوا« ومن أهم بنود اتفاقهم إن لم يكن في صدارته وقف الحملات الإعلامية المتبادلة وهو الأمر الذي يتضمن في ديباجته أو مقدماته ومبرراته إدانة للصحافة خلال حمى الخلاف والصراع وتحميلها مسؤولية تأزيم العلاقات والأوضاع – في الوقت الذي لم تكن فيه سوى أداة مستخدمة ومسيرة من قبل الأطراف المهيمنة على شئونها والمحددة لمجالاتها والمسيرة لأفعالها وممارساتها – لتتحول الصحافة إلى شماعة بعد أن استخدمت كأداة.

ويستمر نقيب الصحفيين في شرح مصير المهنة في حال استخدامها كأداة – تكون في كل الأحوال عرضة لإلقائها في النار ويستريح السياسيون من قبل ومن بعد الاستخدام وينأون بأنفسهم عن نقاط ومناطق التبعات بالإشارة إلى أن تلك واحدة من المشاهد البائسة والمثيرة للاستغراب والباعثة على التذمر في هيئة أو مكون العلاقة بين السياسي والإعلامي، حيث يكون اللجوء للإعلام والإعلان عن الاحتياج لمساعدته ولما يجف بعد حبر الاتفاق عليا إدانته.

الجانب النظري للصحافة

■ ويصنف ياسين المسعودي الدور الصحفي إلى ناحيتين أولاهما الناحية النظرية والتي تدعو إلى التفاؤل بدوره خاصة وأن كافة التشريعات والأنظمة أكانت قوانين الصحافة التي توضع من قبل حكومات بعيداً عن الصحفيين أو بمشاركتهم مع ملاحظة عدم الأخذ بملاحظتهم ومطالبهم وكذا الأنظمة التي يضعها الصحفيون أنفسهم ولأنفسهم عبر إطارهم النقابي – جميعها تتحدث عن دور اجتماعي وسياسي للصحافة ولكنها حين تصاغ في نصوصها عمومية قابلة للتأويل والاستخدام ضد العاملين في الصحافة وخاصة ما يتعلق بالسلم الاجتماعي وحماية المعتقدات.

ويؤكد المسعودي أن الصحافة في ظل الديمقراطية تكون ملزمة باحترامها »المعتقدات والسلم الاجتماعي وإفراد مساحة للرأي والرأي الآخر«.

سوابق للحوار

■ وبالانتقال إلى الحديث عن سوابق الحوار يقول المسعودي: إن سوابق الحوار لا تقدم البراهين الكافية والمطلوبة للتحقق من أن الحوار دليل عافية وإمكانية للتوصل إلى الحلول وإيجاد المخارج وقد انتهت أهم فعالياته ومحطاته ذاتِ الطابع المصيري إلى الاحتراب وصارت عامل اشتعال بدلاً من أن تكون وسيلة لنزع الفتيل.

ويضيف: الحوار الوطني المطروح على الساحة الآن بلا عنوان وبلا موضوع وهدف محددين ما يثير تساؤلا جديدا وإضافيا عن دور الصحافة فيه وإذا ما كانت المعنية بمساعدة أطرافه على الاتفاق أولا حول محدداته، هل هي المطالبة بالتأكيد على حق كل طرف في التعبير عن مطالبه والدعوة للاستجابة لها؟

خاصة وكما يظهر على السطح أن لكل جهة شكاواها ومطالبها الخاصة كيف ينبغي للحوار أن يكون والإعلام يركز في ظل الثورة على المطالبة بالتغيير؟ وهل المطلوب من الصحافة أن تعنى بمبدأ التغيير والدفع بالموقف نحو التوافق عليه؟ علما بأن التغيير بتوجهاته الواضحة وملامحه الكاملة لم تتبلور تماما بعد.

ويحاول نقيب الصحفيين الإجابة عن تلك التساؤلات بقوله: واقع الحال أن دور الصحافة بوسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية يواجه بنفس درجات الصعوبة والتعقيدات وربما الاضطرابات التي يشهدها الحال السياسي ويعاني منها الواقع الاجتماعي ويزداد الأمر حدة مع الميول التي تبرز بين الحين والآخر وتقوى للأسف الشديد في اندفاعها ودفعها للأوضاع نحو التشظي والتشرذم.

ومنتقدا دور المناهج النظرية التي تعتمدها مراكز تدريس الإعلام يرى المسعودي أنها لا تساعد على استنهاض الدور الصحفي وهي التي تبحر في خضم الأمنيات والتناقضات تارة بالتأكيد على أنها رسالة وأخرى على اعتبارها مجرد مرآة عاكسة للواقع، وفي حين أن الواقع الإعلامي يعيش ذلك التوالد والتكاثر المذهل والمخيف في الوقت نفسه لواقع وأساليب العمل الالكتروني وما يرافقه من ظهور المدونات والمساحات الخاصة »الفيس بوك، تويتر« .. وأهم ما في هذا التطور أو الثورة الإعلامية تقنيا أنه الذي تفوق على الصحافة التقليدية وانتزع منها موقع الريادة.

ويطرح نقيب الصحفيين جوابا سبقه بوصفه رأيه الشخصي: فيما يخص الحوار أميل إلى التأكيد على النهج المستقبلي للحوار وتدفعني إلى ذلك المقدمات التي ظهرت في التعامل مع الحوار والمشحونة بالتوجهات نحو طرح القضايا الذاتية، بل والنزوع إلى ترديد الشكاوى الخاصة والسعي لانتزاع الاعتراف بها والتوصل إلى تعويضات عن مكابداتها والحصول على ضمانات لعدم تكرارها – ويؤكد: شخصيا لست مع الحوار حول مشكلات ومسائل تقع في صميم دائرة اختصاص النظام والقانون ومسئولية أجهزة وإدارة الدولة وإن كان لا بد من تناولها والتشديد عليها فمن باب تأكيد أدوار ومسئوليات الأجهزة الرسمية من الوجهتين الدستورية والقانونية عن معالجتها وإيجاد حلول لها وإذا كان للمسألة أن تندرج في إطار الحوارية فمن باب إشاعة وإرساء سلطة دولة النظام والقانون باعتبار ذلك الضامن الحقيقي للسلم الاجتماعي وللمواطنة المتساوية المقرونة بوجود المواطن الحر.

مقترحات

■ ولأجل قيام الصحافة بدور جيد في الحوار يقترح نقيب الصحفيين العمل على إيجاد شيء من الضوابط يتفق عليها الصحفيون لتعاملهم مع بعضهم ومع الدور المنتظر منهم يجعلهم يلتفون حول المبادئ العامة والتوجهات الأساسية لأدائهم ويمكن لإطارهم النقابي أن يسهم في ذلك مع الاحتفاظ بالحق في التعبير عن الرأي الآخر في إطار من الموضوعية والاحترام المتبادل ولأن الاستقلالية تقع خارج نطاق التحكم والإمكانية، تقتضي الإيجابية الحوارية أن تتوفر على وسيلتها المستقلة الصادرة عن هيئتها المعنية بالتحضير لها وإدارة عملياتها وربما تصدر عن هيئة وطنية مستقلة تطوعية تتشكل لحماية الحوار والعمل على بلورة القضايا والأهداف أولى الخطوات وبداية المسيرة الصحفية نحو لعب دور ناجح ولابد من دفع وتحفيز المواقف والتوجهات لانتهاج سبيل الأداء والبناء المستقبلي حتى نجنب الحوار البقاء في الماضي والغرق في مستنقعه.

ولابد أن نحدد ونقول ما الذي نريده ونبتغيه من الحوار حتى يتسنى لنا التعاطي مع مسألة ومسئولية الدور المنتظر والمتوخى من الصحافة أن تؤديه.

وكما المطلوب لإيجابية الدور الصحفي أن يراقب ويقيم ممارسات الآخرين فلابد أيضا للصحافة من آلية لمراقبة وتقييم أدائها... ومن مقترحات المسعودي في ذلك السياق توجيه التفكير والجهد الجماعي من الآن نحو العمل على إيجاد آلية وبيئة مستدامتين للحوار الذي يمنع الصراعات والأزمات والحوار السابق لا الحوار اللاحق – ويدعو نقيب الصحفيين إلى تقديم المقترحات إلى هذا الحوار حتى تتسع دائرة التحاور حول دور الصحافة لتقوم به على بينة من أمرها.

يحيى الحاوري من جانبه أشار في ورقته إلى ان الحوار الوطني – وفقا لمقتضيات الحكمة اليمانية يمثل ساحة وطنية مفتوحة لطرح كل القضايا والهموم الوطنية، يضم في إطاره نخبة من مفكري اليمن وشخصياته الاجتماعية والعلمية والوطنية ممن يحملون على كواهلهم الهم الوطني ويستشعرون واجبهم تجاه المخاطر الجسيمة التي تهدد حاضر الوطن ومستقبله ، لا يسعون لجاه أو سلطة وإنما يعملون لبناء وطن ودولة. وعلى أساس المفهوم السابق فإن أبرز محددات الحوار الوطني و منطلقاته كما نتصورها تتمثل في :

أن ينطلق الحوار من قناعة وطنية تقوم على الإيمان بوحدة الانتماء الوطني إلى اليمن الأرض والإنسان والتاريخ والحضارة باعتباره القاسم المشترك بين كل أبناء اليمن وسد أي ثغرات يمكن أن تفتح الباب لإثارة سلبيات الماضي السياسي وأمراضه المتراكمة والتجرد من الرؤى الضيقة والأحادية والإملاءات الخارجية..الإيمان بضرورة المشاركة الفعلية من جميع مكونات المجتمع اليمني في الوقت نفسه لواقع المشاركة للجميع وعدم الإقصاء أو التهميش لأي فئة أو شريحة تؤمن بالحوار طريقا وحيدا لتجاوز الأزمة وتحقيق التغيير السلمي، عدى من ينتهج العنف والإرهاب وسيلة لفرض رؤيته بالقوة.

الحفاظ على الهوية اليمنية الواحدة والموحدة (ببعديها العربي والإسلامي) التي جمعت كل أبناء اليمن في إطارها ووجد كل يمني ذاته فيها بإعادة وحدته العظيمة والتي يجب أن نجعل من كل مواطن يمني درعا واقيا للدفاع عنها في مواجهة كل محاولات التمزيق.

فيما استعرض حمود العودي في ورقته عن الآلية الاجرائية للحوار المشروع المقترح للآلية الإجرائية للحوار الوطني العام في المرحلة الانتقالية كما تقدم بها بعض المفكرين وشباب الساحات في مركز منارات للدراسات يرى العودي أن مشروع تشكيل هيئة خبراء ومجلس للحوار الوطني تُشكل هيئة مصغرة من أعلام وكفاءات الخبرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية والفنية العالية فيما يتعلق بالشأن الوطني العام لا تقل عن خمسة عشر ولا تزيد عن واحد وعشرين شخصاً وممن يتمتعون بالحيادية التامة وبالسمعة الوطنية الحسنة و البعد عن مواقع اتخاذ القرار السياسي أو الحزبي خلال الخمس السنوات الماضية على الأقل ،ولم يكونوا طرفاً مباشراً في الأحداث السياسية والعسكرية التي جرت خلال عام٢٠١١ م، وأن يتم اختيارهم بالتوافق بين أطراف حكومة الوفاق من جهة والشباب ومجلس عام تنسيق منظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية العامة من جهة ثانية ،والحركات المطلبية والحقوقية من جهة ثالثة ، ويخول رئيس الجمهورية البت فيما قد لا يتفق عليه أو يختلف فيه فيما يتعلق باختيار وتحديد أعضاء الهيئة، وتكون هذه الهيئة بمثابة المرجعية السياسية والوطنية العليا للحوار الوطني وتنظيمه بإشراف وتعاون القيادة السياسية لرئاسة الجمهورية.

وكان عضو مجلس الشورى الدكتور مطهر السعيدي قد تطرق الى بعض المحددات لنجاح الحوار منها استعادة الأمن والاستقرار واستعادة هيبة الدولة و استعادة وتطوير مقومات السلم المجتمعي وتطوير أسس توفير الحد الأدنى الملائم من الخدمات الأساسية، والحد من الآثار التنموية والبنيوية وتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي تنعدم فيه وسائل الاستقواء والاستغباء والتزييف وتوظيف مرتكزات ووسائل التأثير والهيمنة الحكومية والفئوية والعصابية وغيرها في ترجيح كفة أي كان والتوصل إلى صيغة ملائمة للتوافق بشأن قضايا الاختلاف السياسي الأساسية، بما في ذلك القضية الجنوبية، ومشكلة صعدة وعلى ضوء هذا التحليل فإن الأولويات الاقتصادية في إطار عملية الحوار الوطني، لا بد أن تصمم لكي تأخذ بحسبانها كل ما سبق من القضايا، ومن ثم فلا بد أن يكون البدء بتحديد نطاق الحد الأقصى الممكن توفره من الموارد ومختلف مقومات القيام بهذا الدور، ومن ثم تصميم الأهداف والمهام الفعلية على أساس معياري المردود النسبي والكلفة النسبية لهذه المهام، ومن أمثلة المحددات والمهام الوظيفية للعامل الاقتصادي، الممكن تطويرها لإغناء عملية الحوار، والتي تشكل معايير ممكنة جزئياً على الأقل لتحديد الأولويات الاقتصادية في إطار عملية الحوار الوطني الشامل.

وتناول في الورقة ما يمر به اليمن اليوم بأدق وأخطر مراحل تاريخه الحديث، وهي بالذات تقف عند مفترق طرق حاسمة يقود بعضها نحو مجاهل التمزق والتصارع والدمار، وتقود أخرى إلى آفاق مواتية للاستقرار والبناء والترقي، على أن تحقق أي من هذه البدائل لم يعد يعتمد على مجرد الاختيارات والمواقف التي تتخذها القوى السياسية والاجتماعية فحسب، ولكنه يعتمد إلى حد كبير على توفر أو عدم توفر الشروط والمقومات الموضوعية اللازمة لتحقيقها في الواقع، بما في ذلك الحد الأدنى من ضروريات الحياة بالنسبة للمواطن العادي.

وتطرق إلى أن عملية تحفيز وتعزيز الخيارات البناءة أو غير البناءة في الراهن اليمني تتسم بكون مخرجاتها تراكمية في ذاتها وتكاملية فيما بينها خلال الزمن، وبأنها وللأسف قد وصلت حداً لم تعد آليات التفاعل والتوافق التلقائي في المجتمع قادرة ذاتياً على تصحيح الانحرافات عن المسار التوازني التقليدي للظواهر المجتمعية، ومن ثم إعادة تأسيس حالة توازن جديدة، تعكس تغيرات بيئة الفعل السياسي وفقاً للأسس السائدة، وهي لذلك غير قادرة ذاتياً على ابتكار وتأصيل مرتكزات التوازن الممكن الجديدة. يمكن النظر إلى مشكلة الانتشار المتسارع لظاهرة الفقر باعتباره المحصلة النهائية لفعل مختلف التحديات الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة، وينبغي هنا التفرقة بين الفقر باعتباره مشكلة مزمنة في الواقع اليمني، تحتاج في معالجتها إلى سياسات إصلاح طويلة المدى متعددة الأبعاد، وبين التفاقم المتسارع لهذه الظاهرة باعتبارها إحدى النتائج المباشرة للأزمة الراهنة.

وتعود الأسباب المباشرة لتفاقم هذه المشكلة لعدة عوامل منها تفاقم معدل البطالة. تسارع معدلات التضخم.وتراجع مستوى توفير الخدمات العامة الأساسية .

إن معنى ذلك هو أن ديناميكية الفعل السياسي والمجتمعي أصبحت بطبيعتها انفجارية في ظل عدم التدخل المدروس من خارج بيئتها، فالتدهور السياسي والاقتصادي والأمني من شأنه والحال هذه أن يقود تلقائياً إلى تفاقم وتوسع مجمل مظاهره، كما أن تأسيس سياق بناء لاستعادة الاستقرار وفقا لأسس ومقومات صحيحة من شأنه أن يخلق ديناميكيات اقتصادية وسياسية واجتماعية تعزز وتقوي هذا النهج كذلك.

وكان الدكتور عبد الرحمن الولي قد أوضح في ورقة عمل عن »الحوار الوطني طريق إلى السلام« لا شك ولا ريب أن الحوار الوطني الشامل هو البوابة والقنطرة والجسر الناقل لليمن من اليمن التعيس الذي عشناه خلال فترة حكم النظام السابق إلى اليمن السعيد حقيقة وفعلا وواقعا ملموسا.

وشباب الثورة هم من أشعل الثورة وأجبر النظام السابق على التغيير السلمي وعمل ما لم تعمله الأحزاب في عشرات السنين وما هو حاصل في اليمن من تغيير يعود بعد الله عز وجل الى هذه الشريحة الشبابية والفئة الفتية والثلة التغييرية التي خرجت الى الساحات ولمدة عام وثلاثة شهور ولا تزال فيها حتى تستكمل بقية أهدافها التي خرجت من أجلها.

ولا يعقل أن يقدم الناس الى مشروع استراتيجي كهذا وهو بناء الدولة المدنية الحديثة من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلا بعد أن تتهيأ الظروف وتتحقق بعض مطالبنا نحن شباب الثورة.

أما محمد الماخذي فقد أبرز في ورقته قضية صعدة الأسباب والنتائج وتصورات للحلول وقال في الورقة: يجب إدراك جوهر قضية صعدة في عدم التوصل لحلول جذرية لها لأن المتآمرين عملوا على عنونة قضية الهوية الوطنية تحت مصطلح مناطقي ونحن سلمنا وبتنا نسميها قضية صعدة مع أنها قضية الهوية الوطنية لليمن بأكمله .

إن قضية صعدة هي في الأصل قضية هوية وطنية لكن بأساليب متعددة ولأجل صرف الذهنية الوطنية عن شماله وجنوبه زيدي وشافعي ، ألم يكفروا الشوافع بسبب ممارسة بعض الشعائر الدينية كالاحتفال بالمولد النبوي، ألا يعانون من المد الوهابي ومن جهة أخرى ألم تمارس الاعتقالات وإغلاق المراكز العلمية والمكتبات والقمع أثناء الحروب على امتداد كل المحافظات الشمالية وطالت الهاشميين من شمال اليمن الى جنوبه .

تصوير / عادل حويس

لن تجد مثقفاً وطنياً يتعصب مناطقياً أو مذهبياً

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

العيد الوطني الـ22 للجمهورية اليمنية
2012 1990